مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور المؤسسات المالية الأمريكية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية
اسم الكاتب: أ.م.د. سيف نصرت توفيق، كرار نوري حميد، جمانة خلدون سعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7783
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.216

TJFPS

ISSUE 26

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

دور المؤسسات المالية الأمريكية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية

The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism

Assist.Prof.Dr. Saif Nussrat Tawfeeq [a]
Tikrit University, College of Political Sciences [a]
Karar Nouri Hameed [b]
Jumana Khaldon Saadoun [b]
University of Al Nahrain/ College of Political Science / Department of Strategy [b]

أ.م.د سيف نصرت توفيق [a] *
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية [a]
الباحث كرار نوري حميد [b]
الباحثة جمانة خلدون سعدون [b]
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية [b]

Article info.

Article history:
- Received 30 Sept. 2021
- Accepted 25 Nov. 2021
- Available online31.12. 2021

Keywords:
- US financial institutions
- economic sanctions
- American domination
- Department of the Treasury
- Strategic Studies

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The scope of the sanctions regime imposed by the United States against countries and entities has expanded with the imposition of the Office of Foreign Assets Control of the US Department of the Treasury (OFAC), and the impact of these sanctions imposed by the United States made a clear challenge, as it prevented countries, entities and individuals from formally accessing global financial networks, which led to Vibration of financial systems and threatening the economic system of countries and entities, which achieves American hegemony without returning to the use of international law and the use of the UN Security Council, which caused the decline of the influence of the international authority represented by the United Nations.

*Corresponding Author: Assist.Prof.Dr. Saif Nussrat Tawfeeq, E-Mail: saifiq@tu.edu.iq
Tel: 009647700010035, Affiliation: University of Tikrit / College of Political Science & University of Al Nahrain/ College of Political Science / Department of Strategy

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

الاستلام: 30 \9\ 2021
القبول: 25\ 11 \ 2021
النشر : 31\ 12 \ 2021

الكلمات المفتاحية :
–المؤسسات المالية الامريكية
– العقوبات الاقتصادية
– الهيمنة الامريكية
– وزارة الخزانة
– دراسات استراتيجية

الخلاصة : اتسع نطاق نظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة ضد الدول والكيانات بفرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (أوفاك) وان تأثير هذه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة شكلت تحدياً جلياً حيث منعت الدول والكيانات والافراد من الوصول رسمياً إلى الشبكات المالية العالمية الأمر الذي أدى إلى اهتزاز الانظمة المالية وتهديد النظام الاقتصادي للدول والكيانات مما يحقق الهيمنة الامريكية دون العودة الى استخدام القانون الدولي والاستعانة بمجلس الامن الدولي مما سبب بانحسار نفوذ السلطة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة .

المقدمة:

تعتمد المنظمات الدولية ودول العالم على عدة أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويتنوع استخدام هذه الأدوات من دولة إلى أخرى حسب قوة الدولة، فالدول الضعيفة غالباً ما تلجأ إلى الأدوات الدبلوماسية الناعمة لتحقيق أهدافها، في حين أن الدول الكبرى القوية والتي تمتلك مقومات القوة الخشنة والصلبة من السهل عليها استخدام كافة الأدوات الخارجية لتحقيق أهدافها حتى لو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية ، في حين تسعى الدول التي لا تمتلك أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية إلى الاستعانة بدول أخرى او منظمات دولية – تمتلك هذه الأدوات خاصة الصلبة منها – من أجل تحقيق أهدافها ، وتعد العقوبات الاقتصادية بالنسبة للعديد من صانعي السياسات في الدول المتقدمة الأداة المفضلة للرد على التحديات الجيوسياسية الرئيسية مثل الإرهاب الدولي والصراع الدولي.

ونجحت بذلك الولايات المتحدة الامريكية عن طريق مؤسساتها المالية باستخدام العصا والجزرة والترغيب والترهيب بالأدوات الاقتصادية كالعقوبات الاقتصادية والمنح والقروض المالية، والتي تنظر لها كقوة صلبة سواء بدور مباشر أم غير مباشر مما جعلت الدولة المستهدفة تواجه ارهاباً اقتصادياً يهدد ويضرب هياكلها المالية والاقتصادية تأثيراً وتأثراً، وبالتالي نجاحها بفرض الهيمنة الاقتصادية على دول العالم دون الرجوع الى هيكل التنظيم الدولي.

أهمية البحث :تتقسم اهمية البحث على قسمين :

1- الاهمية العلمية : تأتي اهمية البحث سواء في الاطار المفاهيمي او التطبيقي التي تبحث في اهمية العقوبات الاقتصادية كأسلوب عمل جديد للهيمنة الامريكية بما يتوافق مع متطلبات مصالحها التي تضعها، ومن هنا جاءت اهمية الدراسة لفهم العقوبات الاقتصادية و للوصول الى فهم الماهية والكيفية التي تحركت بها عملية رسم وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي استهدفتها الولايات المتحدة الامريكية .

2- الاهمية العملية: تنبع الاهمية العملية من تحليل وتفسير الية التطبيق لمنطلقات العقوبات الامريكية بشكل خاص و بصدد بحثنا تفسير طبيعة المؤسسات المالية الامريكية وغايته في تحقيق الهيمنة الاقتصادية، مع التعرف على الاثار التي حققتها فرض العقوبات الاقتصادية الدولية .

ثانيا : إشكالية البحث :نحاول في هذا البحث وضع اطار تحليلي حول طبيعة دور المؤسسات المالية الامريكية واليات رسم العقوبات الاقتصادية على نماذج مختارة وهنالك مجموعة من الاسئلة التي يثيرها موضوع البحث او نحاول الاجابة عنها :

1. ما هي العقوبات الاقتصادية ؟
2. ماهي طبيعة ودور المؤسسات المالية الامريكية في رسم العقوبات الاقتصادية ؟
3. ماهي النماذج التي طبقتها الولايات المتحدة الامريكية ؟

ثالثاً : فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان الولايات المتحدة نجحت بإيجاد البديل الامثل في فرض العقوبات الاقتصادية دون الرجوع الى التنظيم الدولي عن طريق مؤسساتها المالية الداخلية والدولية متمثلة بوزارة الخزانة الامريكية و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفرض فرض تلك العقوبات بأسلوب ناجع مما يحقق ضمان عدم تهديد المصالح الامريكية وديمومة هيمنتها على الأقل في الأمد القريب .

رابعا : مناهج البحث : اعتمدت البحث على منهج الاستقراء لفهم تطور طبيعة المؤسسات المالية الامريكية و المعطيات الدافعة للدور الامريكي تجاه فرض العقوبات الاقتصادية الدولية ، وتم اعتماد المنهج الوصفي لتشخيص ماهية العقوبات ووصف المنظمات الدولية و المؤسسات الامريكية التي تفرض العقوبات ، وصولاً الى اسلوب تحليل حركية العقوبات واليات عملها من خلال فرضها على نماذج مختارة .

المطلب الاول : العقوبات الاقتصادية Economic sanctions (الاطار النظري) :

اولاً : مفهوم العقوبات الاقتصادية : من المفيد والمهم أن نضع أسس نظرية ومفاهيمية للعقوبات الاقتصادية المتغير المستقل في عنوان دراستنا للوقوف على أرضية خصبة تسعفنا في ترسيخ الجانب التطبيقي العملي وللوصول الى إجابات للتساؤلات الأساسية في متن بحثنا .

عرف قاموس أكسفورد العقوبات الاقتصادية بانها (الإجراءات الذي تتخذها دولة أو مجموعة من الدول للإضرار بالمصالح الاقتصادية لدولة أخرى أو مجموعة من البلدان، وعادة ما يكون ذلك للضغط من أجل التغيير الاجتماعي أو السياسي).[1] وتتخذ العقوبات عادة شكل قيود على الواردات أو الصادرات، أو على المعاملات المالية .وقد يتم تطبيقها على عناصر محددة أو قد تكون حظرًا تجاريًا شاملاً،و هناك خلاف كبير حول فعاليتها علماء السياسة وصناع القرار ، ويشير المنتقدون إلى أنه من السهل التهرب منها وأنها غالبا ما تسبب المزيد من الأوضاع السلبية للشعوب والمجتمعات لأولئك الذين صممت لمساعدتهم مقارنة بالحكومات التي من المفترض أن يؤثروا عليها، من خلال فقدان أسواق التصدير أو إمدادات المواد الخام.

تُعد العقوبات بمختلف أشكالها بما فيها الاقتصادية من أدوات السياسة الخارجية التي استخدمت على نطاق واسع عبر التاريخ، إذ كانت تستخدم لتنفيذ حصار وإغلاق الطرق التجارية لإجبار الخصم على الإذعان لمطالب الدولة التي تنفذ هذا الحصار من خلال إضعاف فعالية الدولة العسكرية والاقتصادية بهدف تحقيق انتصارٍ ما كان يتحقق بالقوة ، وتعددت المصطلحات بهذا الموضوع فقد اسماها بعض الكتاب والباحثين بأنها المقاطعة الاقتصادية والبعض الاخر يسميها الحظر الاقتصادي وايضاً سميت بالعدوان الاقتصادي والفريق الاخر اسماها العقوبات الاقتصادية كونها تحمل المشروعية ومعنى العقاب .[2]

حيث تفرض الحكومات والمنظمات الدولية عقوبات اقتصادية لمحاولة تغيير القرارات الاستراتيجية للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تهدد مصالحها أو تنتهك قواعد السلوك الدولية، والحقيقة أنها

---

(1) economic sanctions , Oxford Reference ,2021 at :
https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095741439

(2) قردوخ رضا ، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العقيد لحاج خضر –باتنة– ، الجزائر ، 2011، ص10 .

أداة لحماية المصالح المتربعة في اعلى الهرمية الدولية، ومن هنا انقسم المفكرون حول طبيعة العقوبات ما بين المعارض والمؤيد ، اذ يقول النقاد إن العقوبات غالباً ما تكون سيئة التصميم ونادراً ما تنجح في تغيير سلوك الهدف ، وخير مثال على ذلك الحصار الاقتصادي على العراق الذي اثر على الشعب ولم يتم تغيير النظام السياسي الا بالقوة العسكرية، بينما يؤكد المؤيدون أنها أصبحت أكثر فاعلية في السنوات الأخيرة ولا تزال أداة أساسية للسياسة الخارجية حيث كانت العقوبات هي السمة المميزة للرد الغربي على العديد من التحديات الجيوسياسية، بما في ذلك البرنامج النووي لكوريا الشمالية والتدخل الروسي في أوكرانيا و في السنوات الأخيرة وسعت الولايات المتحدة الأميركية من استخدام العقوبات ذات الطابع الاقتصادي والبعد السياسي وبدأت بتطبيقها وتكثيفها ضد الخصوم في إيران وروسيا وسوريا وفنزويلا وحتى الصين.[1]

يطلق عليها مصطلح العقوبات الاقتصادية بالتدابير الاقتصادية في مجلس الأمن كما (في الفصل السابع) من الميثاق، كونه يحمل في طياته العقاب القانوني باستخدام الأدوات الاقتصادية اختلف الفقهاء في الاتفاق على تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية فقد اعتبرت أنها: "**أداة قسر واكراه في السياسة الخارجية للدول التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية على دولة أخرى من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغير سلوكها**"[2]، في حين أن بعضهم يراها عبارة عن وقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى أو افراد أو جماعة لتحقيق أهدافها في وقتي السلم والحرب. [3]

دولياً فالباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمكن لمجلس الأمن أن يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية جماعية بمقتضى المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، إذا كان قد قرر أولا، بمقتضى المادة 39، أن هناك تهديدا للسلام، أو خرقا للسلام أو عملا من أعمال العدوان، وإذا كان الهدف من فرض العقوبات هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما.على أنه قبل استعراض الاعتبارات القانونية والسياسية التي تحدد

(1) What Are Economic Sanctions? Council on Foreign Relations, *August 12, 2019*,at: https://www.cfr.org/backgrounder/what-are-economic-sanctions

(2) زياد عيد غطاس حجازين ، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية) ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2021 ، ص 30

(3).المصدر نفسه ، ص 31

سلطة مجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية، يصبح من المهم وضع السلطة المجلس في فرض العقوبات في إطارها القانوني والسياسي . فالأهداف التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة واردة في المادة الأولى من الميثاق. ولا شك أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، الذي تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على تحقيقه من خلال التدابير الواردة في الباب السادس من أجل التسوية السلمية للمنازعات أو الإجراءات القسرية المنصوص عليها في الباب السابع.

وإذا ما قرر مجلس الأمن وجود تهديد للسلام أو انتهاك له أو عمل من أعمال العدوان، فسوف يصدر توصيات أو يقرر اتخاذ التدابير للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما. وقد تكون هذه التدابير هي المنصوص عليها في المادة 41 " التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة "، مثل العقوبات الاقتصادية، أو التدابير الواردة في المادة 42 والتي تتضمن " الأعمال العسكرية التي تمليها الضرورة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما " .[1]وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية الباب السابع والمواد الأساسية لفرض العقوبات الاقتصادية على كثير من الدول تحت تلك الحجج إلا ان العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين قد تم تعطيل تلك الخاصية عبر الفيتو من قبل الأعضاء الدائمين لاسيما مع تعارض المصالح مع الولايات المتحدة الأميركية وفي مقدمة تلك الدول التي استخدمت هذا الحق روسيا الاتحادية والصين ومثال ذلك العقوبات الموجهة ذد سوريا أو النظام السوري . ومن هذا المنطلق وجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها الى الاعتماد المؤسسات الرئيسية كوزارة الخارجية والخزانة لفرض تلك العقوبات.

وتعرَّف العقوبات الاقتصادية بأنها سحب العلاقات التجارية والمالية لأغراض السياسة الخارجية والأمنية. وقد تكون العقوبات شاملة، وتحظر النشاط التجاري فيما يتعلق بدولة بأكملها، مثل الحظر الأمريكي المفروض منذ فترة طويلة على كوبا، أو قد تكون مستهدفة ، مما يؤدي إلى عرقلة المعاملات المالية والتجارية لمجموعة من الشركات التي تدعم السياسات المعادية لدولة ما أو مجموعات أو أفراد معينين.[2]

منذ الحادي عشر من سبتمبر\أيلول 2001، كان هناك تحول واضح نحو العقوبات المستهدفة أو ما يسمى بالعقوبات الذكية ، والتي تهدف إلى تقليل معاناة المدنيين. والتي قد تأخذ مجموعة متنوعة من

(1) آنا سيغال ، العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد836 ، 1999، ص 3-4

(2) What Are Economic Sanctions, op. cit.

الأشكال، بما في ذلك حظر السفر، وتجميد الأصول ، وحظر الأسلحة ، وقيود رأس المال ، وخفض المساعدات الخارجية، والقيود التجارية.

ثانياً: أدوات العقوبات الاقتصادية: تعددت العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول والمؤسسات الدولية وأخذت أشكالا مختلفة وتطورت بتطور العلاقات الدولية، واختلفت أنواعها وتباينت فلسفتها، إلى أن أصبحت تضاهي الأعمال العسكرية في العلاقات الدولية ، قسمت العقوبات الاقتصادية حسب بعض الفقهاء وفق آلية عملها والأهداف المراد تحقيقها من فرض العقوبات إلى أربعة أشكال :[1]

أ. الحظر الاقتصادي.

ب. المقاطعة الاقتصادية.

ت. الحصار الاقتصادي.

ث. نظام القوائم السوداء.

في حين أن دافيد بالا دوين قد صنف العقوبات الاقتصادية إلى نوعين هما :

أ. العقوبات التجارية.

ب. العقوبات المالية.

وفي عام 1931 تشكلت لجنة تابعة لعصبة الأمم باسم لجنة العقوبات الدولية أكدت أن هدف العقوبات الاقتصادية هو التأثير سلبا بمصالح الدولة الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية من أجل حثها على تغيير سياساتها العدوانية، وانطلاقا من هذا الهدف عرفتها اللجنة على أنها: "الاجراءات ذات طابع الاقتصادي التي تطبقها الدول على دولة معتدية إما لمنعها من ارتكاب عمل عدواني أو إيقاف عمل عدواني كانت قد بدأته[2]، ونجد أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العقوبات الاقتصادية تتمثل في عدة اجراءات هي :

أ. اجراء دولي اقتصادي.

ب. اجراء دولي قسري .

ت. اجراء دولي عقابي ناجم عن انتهاك قانوني.

ث. اجراء دولي يهدف إلى تغيير سلوك عدواني.

---

(1) زياد عيد غطاس حجازين ، مصدر سيق ذكره ،ص 33.

(2) احمد محمد وهبان ،تحليل الصراعات الدولية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 4 ، المجلد 36 ، الكويت ، 2008، ص 67.

ثانياً: اساليب العقوبات الاقتصادية:

أخذت العقوبات الاقتصادية أشكالا مختلفة وتطورت بتطور العلاقات الدولية، واختلفت أنواعها وتباينت فلسفتها، إلى أن أصبحت تضاهي الأعمال العسكرية وقسمت العقوبات الاقتصادية حسب بعض الفقهاء وفق آلية عملها والأهداف المراد تحقيقها من فرض العقوبات إلى عدة أساليب وهي بشكل مختصر:

- **الحظر الاقتصادي:** منع وصول الصادرات التجارية نحو دولة ما"، وقد يكون هذا الحظر شاملا أو جزئيا محدودا، وتقوم الدول في تطبيق الحظر على الصادرات والواردات إجراء انتقامي أو عقابي على دولة قامت بتصرفات مخالفة للقانون الإنساني الدولي .[1]
- **الحصار البحري** : يقصد بها "منع دخول السفن وخروجها من موانئ وشواطئ دولة معينة بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر" إن الحصار البحري من الوسائل الفعالة في الضغط على الدول لإجبارها على الالتزام بقواعد بالقانون الدولي نظراً لأهمية التجارة البحرية على الصعيد الدولي .[2]
- **المقاطعة الاقتصادية** : "تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة ما لحملها على احترام القانون الدولي"، ويعرفها آخرون في إطارها الضيق على أنها: "رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة وهي على نوعين المقاطعة الفردية حيث تقوم دولة واحدة بمقاطعة دولة أخرى كرد فعل انتقامي، مثل مقاطعة كوبا للمنتجات الأمريكية والتحول نحو منتجات الدول الاشتراكية اما المقاطعة الجماعية تكون من خلال مجموعة من الدول أو منظمة عالمية أو إقليمية أو من قبل هيئات غير حكومية.[3]
- **نظام القوائم السوداء** : يقصد بها مقاطعة التعامل مع أشخاص أو شركات أو مؤسسات تابعة لدولة ثبت تورطهم في التعامل مع العدو القوائم السوداء تعد ركنا هاما من أركان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، واعتبرت أن استئصال الإرهاب أم ا ر حيويا وضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

(1) مراد كواشي ، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون العدد السابع ، مراكش، 2013 ، ص 129

(2)عادل تبينة ، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الانسانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خضير، بسكرة ،الجزائر، 2012 ، ص 44.

(3) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، 1991 ، ص 475.

• **الحظر المالي** : من خلال تجميد الممتلكات. يقصد بهذه الأداة تجميد الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية أو تأميمها في الدولة التي تلجأ لفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية، وقد تكون الأرصدة التي تم تجميدها أو تأميمها مملوكة لحكومة دولة ما أو لأحد رعايا هذه الدولة وتوقيف المساعدات المالية يتم ذلك من خلال تخفيف المساعدات المالية المقدمة من دولة أو تعليقها أو وقفها على الدولة المفروض عليها العقوبة .[1]

ثالثاً : المؤسسات التي تفرض العقوبات الاقتصادية :

1- المنظمات الدولية : وتمثلت المنظمات الدولية مثل عصبة الامم سابقاً و منظمة الامم المتحدة حاليا استندت الى الاساس القانوني في اطار عملها كمنظمة دولية عليا لها سلطة دولية من خلال فرض الامن والسلم الدوليين واتخذت إجراءات العقوبات كأطار عمل قسري تجاه دولة تهدد المجتمع الدولي وحددت الامم المتحدة عن طريق المادة (16) والفصل السابع في المواد (39، 41) والتي تنص على فرض اجراءات قسرية تشمل فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف، وقد تشمل حظر أنواع معينة من الأسلحة أو الطعام أو الأدوية أو المواد الخام، أو الحد من التصدير أو الاستيراد من البلد المستهدف بهدف الضغط عليه لتغيير سياساته في مجال ما، أو إرغامه على تقديم تنازلات في قضية ما.[2]

ونجحت الامم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية بشكل فعال على العراق بعد دخول الكويت في العام 1990 ، كما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بفرض عقوبات اقتصادية موازية، واستمر خضوع العراق لتلك العقوبات حتى العام 2010 حين أقر مجلس الأمن إلغاءها رسميا رغم أن بعضها ألغي عمليا في الفترة التي تلت الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وقد تسببت العقوبات الغربية للعراق في إلحاق أضرار اقتصادية وإنسانية وصحية وتعليمية بالغة بالعراقيين، ووصفت تأثيراتها بالكارثية في المجالات الإنسانية، حيث أدت

(1) زياد عيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 36.

(2) بن طاع لله زهيرة ، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق انموذجاً" مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 6 ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2019 ، ص 156.

إلى وفاة أكثر من مليون ونصف من العراقيين –من بينهم نحو نصف مليون طفل– وحرمت العراقيين لأزيد من عقد من الزمن الحصول على حاجاتهم من الغذاء والدواء.[1]

2– **المنظمات الاقليمية** : وتتمثل هذه المنظمات في اطارها القانوني مثل الاتحاد الاوربي و جامعة الدول العربية ومجلس دول التعاون الخليجي وان عملية رسم وفرض العقوبات الاقتصادية من قبلها تتم من خلال الاجتماعات واستناداً الى قراراتها تحت سند موادها التي تم تأسيس هذه التنظيمات مثل ذلك **قيام الاتحاد الاوربي** بفرض عقوبات على المجلس العسكري في ميانمار كونه انتهك حقوق الانسان عن طريق صعوده للسلطة من خلال الانقلاب العسكري[2]، وكذلك قيام **جامعة الدول العربية** بفرض حزمة العقوبات الاقتصادية التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على سوريا ،بوقف التعامل مع البنوك الحكومية السورية بما فيها البنك التجاري السوري وإيقاف التعاملات المالية والتجارية مع الحكومة السورية. وكذلك تعليق رحلات الطيران السورية وتكليف هيئة الطيران المدنية والعربية وصندوق النقد العربي بالإشراف على تنفيذ هذه التكليفات[3]، وفرض مجلس دول التعاون الخليجي العقوبات الاقتصادية على قطر عام 2017 بسبب دعمها للإرهاب من منظور مجلس دول التعاون الخليجي كأجراء اقليمي .[4]

(1) العقوبات الاقتصادية.. حروب من غير نار ، موقع الجزيرة نت ، 2017/3/14 ،متاح على الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/201%D8%AD%D8%B1%D9%88%D
تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/16

(2(H.–P. Gasser, “Collective economic sanctions and international humanitarian law – An enforcement measure under the United Nations Charter and the right of civilians to immunity : An unavoidable clash of policy goals ?”, Vol. 56, 1996, p 870.

(3) ثامر عز الدين ، الجامعة العربية تفرض عقوبات اقتصادية على سوريا ، مونت كارلو الدولية ، 2011/11/28 ، متاح على الرابط الاتي :
https://www.mc–doualiya.com/articles/20111128–%D8%A
تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/17

(4) دول الخليج قد تفرض عقوبات جديدة على قطر ، راديو سوا ، 28 يونيو 2017 ، ينظر الى الرابط :
https://www.radiosawa.com/archive/2017/06/28/%D8%A
تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/17

المطلب الثاني :طبيعة المؤسسات المالية الامريكية في رسم وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية :

من خلال هذا المطلب سنبين طبيعة الدور الامريكي في استخدام المؤسسات المالية الامريكية بشكل مباشر او غير مباشر في رسم واصدار العقوبات الاقتصادية الدولية لما يحقق اهداف الادارة الامريكية من خلال وبالتالي اصبحت هذه المؤسسات غير المباشرة ام المباشرة اداة للهيمنة الامريكية.

اولاً : الدور غير مباشر : سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية العالمية كجزء من استراتيجيتها في الهيمنة على الشؤون الإقتصادية الدولية، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستطاعت بناء نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها عن طريق هذه المؤسسات ففي حالة فرض العقوبات الاقتصادية على دولة معينة فأن الدولة التي فرضت عليها ستلجأ لتلك المؤسسات وبالتالي تمنع الولايات المتحدة منح المساعدات المالية للأخيرة وهذه المؤسسات هي :

1- صندوق النقد الدولي (IMF)

تم انشاء صندوق النقد الدولي لآستقرار النظام المالي العالمي عام 1945 وهو يشغل أكثر من (2700) شخص ويضم 184 دولة أعضاء، وتتعدى ميزانية تسييره (600) مليون دولار، تتخذ قرارات صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت وحصة الإسهام، وهي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد، فهي تساوي (250) صوتاً زائد صوت واحد لكل (100) ألف من الحقوق (السحب الخاصة) ، بمعنى آخر (دولار واحد = صوت واحد)، أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر أسهامه في رأسمال الصندوق، وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (17.8%) من حق التصويت، تليها اليابان (6.13%) وألمانيا (5.99%)، وفرنسا (4.95%) وأخيراً مجموعة الدول الأفريقية التي تضم 24 دولة من إفريقيا وتمتلك أكثر من (140) مليون نسمة، والتي تمتلك (1.41%) من حق التصويت. [1]

وتمكنت الولايات المتحدة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، أن تمرر في مفاوضات (بريتون وودز) قراراً ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية (85%) للقرارات المهمة جميعها التي تهم مستقبل صندوق النقد

(1) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(127)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 120.

الدولي، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد الحكام المنتجين في إطار المجلس الإداري، وتغيير حصة الإسهام، وذلك لكونها تحتكم لوحدها على أكثر من (17.8%) من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغيير في صندوق النقد الدولي. [1]

وبالفعل، لدى الولايات المتحدة تاريخ طويل من الاعتراض على قروض "صندوق النقد الدولي". وفي كل ربع سنة، يقدم مسؤولو وزارة الخزانة الأمريكية تقارير إلى الكونغرس حول القروض التي دعموها وتلك التي عارضوها ولا شك أن لدى الولايات المتحدة وسائل مختلفة لتقويض قروض محتملة قبل أن تصل إلى "المجلس التنفيذي" لـ "صندوق النقد الدولي"، مثل إقناع المدير الإداري للمنظمة بعدم المضي قدماً بالقرض ، فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بسبب أن هذا البند لا يتمتع بسلطة الإعفاء، فوفقاً للفقرة (1621) من "قانون المؤسسات المالية الدولية" والذي ينص (يصدر وزير الخزانة التعليمات للمدير التنفيذي لكل مؤسسة مالية دولية أمريكية باستخدام صوْت الولايات المتحدة وتصويتها لمعارضة أي قرض أو أي استخدام آخر للأموال" للبلدان التي حددها وزير الخارجية كدول راعية للإرهاب). [2]

2- مجموعة البنك الدولي (**IB**) :

يضم البنك الدولي 185 دولة أعضاء هيكلته مشابهة لصندوق النقد الدولي، ولكن طريقة آشتغاله تختلف نسبياً، بدأ عمله في عام 1946 متخذاً وسيلتي الإقراض أو ضمان لإنجاز عملياته والبنك يحصل على الإمدادات المالية الضرورية لتقديم القروض من الأسواق المالية، فيحصل على الأموال من الدول الغنية بنسب فائدة مشجعة، ويمنح قروضاً للدول المحتاجة بنسب مرتفعة نسبياً لمدة تتراوح بين 15 و20 سنة[3] ، إذ يمنح القروض لأغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي الأجنبي وتشجيعه على الإسهام في الإنتاج، وتخفيض دور الحكومة في الإنتاج، وإعادة هيكلة شركات ومؤسسات القطاع العام بما يضمن لها الإستمرار

(1) كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 146.

(2) باتريك كلاوسون ، الاعتراض على قرض "صندوق النقد الدولي" لإيران: ليس بالأمر الشاذ وليس حاجزاً أمام تقديم المساعدة، تقدير موقف ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، واشنطن ، 2020، ص 2.

(3) حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص 122.

على أسس مالية ومحاسبية سليمة دون الحاجة إلى الدعم المستمر من جانب الدولة، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي مع العمل على تقوية وحماية سوق الأوراق المالية وأجهزة الاستثمار العامة والخاصة في إطار تشجيع المنافسة وتنمية روح المبادرة وحماية حقوق المدخرين، كما يكون من أغراض القروض تسيير عملية تحويل مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة. [1]

وبما أن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك أكبر حصة مساهمة في رأسمال مجموعة البنك الدولي، فالنتيجة معلومة حول الهيمنة على القرار أو على آلية أتخاذ القرارات لاسيما وان التصويت يكون يقوم على أساس المساهمة المالية في احتياطات البنك والصندوق كذلك، ومن ثم ستنعكس هذه الهيمنة على توجهات البنك ونشاطاته، أي ان الدولة صاحبة المساهمة الأكبر في الاحتياطات هي التي تحدد من هي الدولة التي ستقدم لها المساعدة بالتعاون مع القوى الكبرى متمثلة بدول الاتحاد الاوربي التي تعكس المنظومة الرأسمالية، وبالمقابل ستقوم الدول الاعلى تصويتا على تحيد من هي الدولة التي ستحرم من برامج البنك بناء على مدى التزامها بالتحررية الاقتصادية وتبنيها لاقتصاد السوق فضلاً عن توجهاتها أهي متعارضة أم منسجمة مع التوجهات الأمريكية، بغض النظر عما إذا كانت هذه الدولة تستحق مساعدة البنك أم لا[2].

ولهذا فإن صندوق النقد والبنك هما مؤسستان دوليتان أنشئتا لخدمة مصالح مراكز منظومة الاقتصاد الرأسمالي، لذا فهما يعملان ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي بهدف إعادة صياغة الهيكلية الاقتصادية العالمية على النحو الذي يعطي مرونة في الهيمنة الامريكية بشكل يضمن السيطرة، على مجمل أنشطة الاقتصاد العالمي، من خلال فرض العقوبات بشكل غير مباشر عن طريق عدم منح القروض او توفير المساعدات والسيولة المالية لتلك الدول .[3]

ثانياً : الدور المباشر : للولايات المتحدة الأميركية أداوت مباشرة تستهدف الدول من خلال برنامج العقوبات الاقتصادية فهو المكتب المسؤول عن سياسة وتنفيذ العقوبات الاقتصادية (EB / TFS / SPI) ، وهو

(1) كينيشي اوهمي، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(2) هيثم كريم صيوان ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص 49.

(3) علي عبد الكريم حسين ، إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية: دراسة في الآثار السياسية والاقتصادية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 74.

المسؤول عن تطوير وتنفيذ العقوبات المتعلقة بالسياسة الخارجية المعتمدة لمواجهة التهديدات للأمن القومي التي تشكلها أنشطة وبلدان معينة . ويقدم البرنامج إرشادات السياسة الخارجية إلى وزارة الخزانة والتجارة بشأن تنفيذ العقوبات الاقتصادية، ويعمل مع الكونجرس لصياغة تشريعات تعزز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المجالات، ويحافظ البرنامج على العقوبات التي تفرضها وزارة الخزانة الأميركية لتعظيم تأثيرها الاقتصادي لتحقيق الأهداف القومية العليا وتقليل الضرر الذي يلحق بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، كما تعمل الولايات المتحدة الأميركية من خلال هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسستين على إزالة بعض العقوبات الاقتصادية عند الاقتضاء لمكافأة وتحفيز السلوك الحسن الذي تراه انه استجابة للسياسة الأميركية .[1]

اما الدور المباشر يتمثل بمؤسسة مالية أمريكية حكومية ألا و هي **(وزارة الخزانة الامريكيةUSDT)** *، وتعد هذه المؤسسة المالية التي تقوم بمتابعة اموال الولايات المتحدة الامريكية في الداخل والخارج تؤدي وزارة الخزانة أدوارًا سياسية وتشغيلية في تعزيز الاقتصادات الأمريكية والعالمية المزدهرة، ورفع مستويات المعيشة، وحماية الأنظمة الاقتصادية والمالية المحلية والدولية. بصفته المستشار الاقتصادي الرئيسي للرئيس، يستخدم وزير الخزانة الخبرة في السياسة العامة للدائرة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الوطنية والعالمية.[2]

تنفذ وزارة الخزانة الامريكية تدابير مالية هادفة وأشكال أخرى من العقوبات ضد الإرهابيين والشبكات الداعمة لهم ، بهدف وقف تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب وناشري أسلحة الدمار الشامل وتجار المخدرات وغاسلي الأموال والأنظمة التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة. تقود الوزارة الجهود متعددة الأوجه التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لإبقاء الأنظمة المالية العالمية في متناول

1 Economic Sanctions Programs, us department of state,usa.2021,at:
https://www.state.gov/economic-sanctions-programs/page/3/

* وزارة الخزانة الامريكية **(Department of the Treasury) (USDT)** : بدأ تاريخ وزارة الخزانة في اضطرابات الثورة الأمريكية عام 1789 ، عندما ناقش الكونجرس القاري في فيلادلفيا القضية الحاسمة المتمثلة في تمويل حرب الاستقلال ضد بريطانيا العظمى .لم يكن للكونغرس سلطة فرض الضرائب وتحصيلها ، .انها مؤسسة للنظام المصرفي الوطني .لقد لعبت دورًا نشطًا في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 ، والذي أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بقيادة الولايات المتحدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، للمزيد ينظر الى :

Brochure of Department of the Treasury , Office of the Curator Department of the Treasury Washington, 2006, p2 .

(2)Strategic Plan Fiscal Years 2007-2012, Department of the Treasury ,USA: Washington, 2007, p9.

المستخدمين الشرعيين، تعمل بشكل وثيق مع الوكالات الفيدرالية الأمريكية الأخرى، وحكومات الولايات والحكومات المحلية ، والحكومات الأجنبية ، والهيئات الدولية ، والمؤسسات المالية الخاصة لمهاجمة الشبكات المالية وشبكات الدعم للإرهاب.[1]

الدافع الرئيسي للعقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية هو فرض ضغوط اقتصادية على حكومات أو شركات أو أفراد معينين لتعارضهم مع السياسة الخارجية الأمريكية وأهداف الأمن القومي فقد تطورت العقوبات الأمريكية من فرض حظر أوسع إلى برامج عقوبات أكثر استهدافًا ، وهناك ثلاثة أنواع أساسية من العقوبات الأمريكية: شاملة وقطاعية وقائمة على قوائم. يفرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية حاليًا عمليات حظر شاملة على شبه جزيرة القرم وكوبا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا تحظر عمليات الحظر هذه بشكل عام التعاملات التي يقوم بها الأشخاص الأمريكيون بما في ذلك المعاملات المالية والصادرات والواردات.

اما الاطار القانوني سلطات العقوبات الأمريكية: في السياق العادي ، يقر الكونجرس القوانين التي تخول الرئيس إصدار عقوبات من خلال أوامر تنفيذية يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بعد ذلك بإصدار وتنفيذ لوائح العقوبات كما هو منشور في قانون اللوائح الفيدرالية و تتبع السلطة الدستورية لهذه السلطات المتشابكة التي تدعم العقوبات الأمريكية [2]،اما التشريعات الثانية فهي الاوامر التنفيذية فهي الاوامر التي يصدرها الرئيس الامريكي دون الحصول على موافقة الكونغرس مثال ذلك العقوبات التي فرضها الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) على ايران كقانون "سناب باك" او سحب الزناد ، بكونها اجراءات احادية الجانب وتستند الولايات المتحدة على القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عقب الاتفاق النووي مع إيران عام 2015 .[3]

لأن كلاً من الكونغرس والسلطة التنفيذية يمكنهما إصدار عقوبات ، يمكن أن تنشأ التوترات في بعض الأحيان بين هذه الفروع الحكومية قد تكون العقوبات التي حددها الكونغرس لا تتوافق بشكل مباشر مع أهداف

(1)Treasury Strategic Plan 2018–2022 , Department of the Treasury ,USA: Washington, 2018, p10.

(2) John D Buretta, Megan Y Lew and Michael Ardeljan, US Sanctions , chapter in book The Guide to Sanctions Editor :Rachel Barnes & others, Law Business Research , London , 2020, p p 99–100.

(3) Richard Goldberg, “Snapback” of UN Sanctions on Iran, foundation of defense of democracies , USA: Washington, 2020, p 2.

السياسة الخارجية للسلطة التنفيذية في أوقات أخرى ، سوف يسن الكونغرس عقوبات إلزامية أو يطلب مراجعة الكونغرس المستمرة لبعض برامج العقوبات في حال اعتقد أن الفرع التنفيذي قد فشل في اتخاذ موقف قوي بما فيه الكفاية بشأن قضية معينة وهذا النوع من التوتر لأنه يتضمن عقوبات إلزامية وشرطًا بأن يقوم الكونجرس بمراجعة أي قرار صادر عن السلطة التنفيذية لرفع عقوبات معينة ضد دولة معينة ولكنها بالتالي هذه المؤسسة نجحت بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية استناداً لما يصدره الكونغرس والسلطة التنفيذية من قرارات.[1]

وبالتالي يمكن القول ان الدور الامريكي في رسم وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية بشكل غير مباشر او بشكل مباشر كدولة في النظام الدولي دون الرجوع الى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الامن فتلك المؤشرات على طبيعة الادارة الامريكية في استخدام مؤسساتها المالية كأداة لتحقيق استراتيجيتها يدل على ذلك الهيمنة الامريكية على النظام الاقتصادي الدولي والتي اصبحت مدخلاً للسيطرة والهيمنة على النظام الدولي .

المطلب الثالث : نماذج تطبيقية للعقوبات الاقتصادية الدولية:

بدأت المؤسسات المالية الامريكية بإصدار سلسلة من العقوبات الاقتصادية الدولية بشكل مباشر متمثلة بوزارة الخزانة الامريكية اثرت بشكل كبير على هياكل الاقتصاد لتلك الدول المستهدفة وضربت مصادر تمويل الفواعل من غير الدول وكذلك مجموعة من الافراد التي استهدفتهم العقوبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بتمويل هؤلاء الافراد تجاه القضايا والمشاكل العالمية.

اولاً : الدول : (روسيا الصين، كوريا الشمالية ، ايران):

1- روسيا الاتحادية : ان هذه العقوبات فُرضت عقب الثورة الأوكرانية عام 2014، حيث اتهمت روسيا بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا ونشر جنود لها في داخل البلاد، وتلا ذلك فرض عقوبات اقتصادية –من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي– أثرت سلبا على الاقتصاد الروسي من حيث الاستثمار وهبوط العملة ووقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مشروع قانون بفرض عقوبات جديدة على موسكو ليصبح ساريا بعد تأييد الكونغرس بأغلبية كبيرة لفرض عقوبات على الحكومة الروسية، بسبب تدخلها في الانتخابات

(1)John D Buretta, ibid , p 102.

الرئاسية الأميركية عام 2016 وضمها شبه جزيرة القرم وغيرهما مما اعتبر انتهاكا للمبادئ الدولية ، وفرضت عقوبات اقتصادية ضد روسيا على خلفية تسميم العميل المزدوج "سيرغي نافالي" في المملكة المتحدة اضرت بشكل كبير في انخفاض الاقتصاد الروسي وجاءت العقوبات الجديدة على فئتين الأولى استهدفت صادرات السلع الأميركية الحساسة المتعلقة بالأمن القومي. أما الفئة الثانية فيمكن تفعيلها بشكل انتقائي بعد 90 يوما إذا لم تقدم موسكو "ضمانات يعتد بها" بأنها لن تستخدم أسلحة كيميائية مرة أخرى أو إذا منعت تفتيش مواقعها، والحقت العقوبات أضرارا بالغة بقطاع الطاقة الروسي، وأن ادت إلى توقف تطوير حقول الطاقة، وخصوصا تلك الواقعة في الجرف القاري بشمال روسيا الاتحادية، بسبب النقص في التقنيات والمعدات النفطية الأجنبية.[1]

2- الصين : بسبب الصعود الصيني الى قمة النظام الدولي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ايقاف هذا التقدم الذي يهدد مصالحها الاقتصادية في العالم نجحت الاخيرة بفرض العقوبات الاقتصادية على المؤسسات الاقتصادية الصينية من خلال حزمة العقوبات عن طريق وزارة الخزانة الامريكية انخرطت الصين والولايات المتحدة بشكل رئيسي في النزاعات التجارية في عام 2018، التي تطورت إلى دورة منافسة هيكلية انتقامية تغطي التكنولوجيا والأمن القومي والجغرافيا السياسية، مما أعاد تشكيل ميزان القوى العالمي. ويُعد الإعلان عن انهاء الحرب التجارية في نهاية عام 2019، بتوقيع اتفاقية المرحلة الأولى التجارية، ما هو إلا تدبيرا لحفظماء الوجه خلال الأزمة، لأنه غير كافي للحد أو القضاء على التوترات العميقة نهائيا. والدليل على ذلك ظهور توترات أخرى بين البلدين على السطح بعد تفشي الوباء مباشرة. وفرضت اجراءات جديدة تأتي على خلفية اتهام الصين بسرقة الملكية الفكرية التجارية والتكنولوجية للشركات الأميركية قررت اتخاذها بناء على البند 301 من قانون التجارة حول جهود تقودها الدولة الصينية لسرقة التكنولوجيا الأميركية والملكية الفكرية". فإن الهدف من هذه القيود الاستثمارية حماية الذكاء الاصطناعي ومجالات تكنولوجيا الهواتف المحمولة، وفرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات جديدة على سكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني

(1) للمزيد ينظر الى :

- العقوبات الغربية على روسيا :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2014/12/7/%D8

- استهدفت روسيا.. إليك أبرز العقوبات الأميركية والأوروبية:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/23/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%

لشؤون الإنتاج والبناء في شينجيانغ ومدير مكتب الأمن العام في الإقليم، متهمة إياهما بانتهاكات حقوق الإنسان الاضطهادات ضد الأيغور وغيرهم من الأقليات .[1]

3- كوريا الشمالية : نتيجة لاستمرار كوريا الشمالية بتطوير ترسانتها العسكرية، أدان المجتمع الدولي سلوك بيونج يانج ووصفها بأنها دولة مستفزة وعليها أن تدفع الثمن، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الامريكية الى فرض العقوبات الاقتصادية بدأت بها منذ عام 1992 في عهد الرئيس بيل كلينتون فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ك وريا الشمالية بسبب عمليات النقل المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ. حيث تحظر العقوبات أي واردات أو صادرات للشركات الخاضعة للعقوبات ولقطاعات الاقتصاد الكوري الشمالي التي تعتبر ذات صلة بالصواريخ، اما الرئيس جورج بوش الابن فقد أعلن عن محور الشر المتمثل في كوريا الشمالية وايران والعراق ، وقد انتقد كوريا الشمالية بسبب برنامج تسليحها الذي يهدد السلام في العالم وبالتالي فرض العقوبات الاقتصادية عليها وفي عهد الرئيس دونالد ترامب فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية، ففي عام 2017 م فرضت عقوبات على الأف ا رد والكيانات المرتبطة ببرامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية، وفي 5 آب 2017 م أقر مجلس الأمن الدولي بالإجما ع عقوبات إضافية، يتم بموجبها حظر كامل على تصدير الفحم والحديد والمأكولات البحرية والرصاص، ثم تبعه في 11 كانون الأول 2017 قراراً يفرض بموجبه عقوبات جديدة على كوريا الشمالية، تفرض فيها الحظر على صادرات المنسوجات وقيود على واردات المنتجات البترولية المكررة، وفي العام نفسه أصدر الرئيس ترامب امراً تنفيذيًا يفرض عقوبات إضافية على الكيانات التي تسهل المعاملات المالية والتجارة مع كوريا الشمالية .[2]

---

(1) ينظر الى :

- الولايات المتحدة وكندا تفرضان عقوبات على الصين بسبب الأيغور :

https://arabic.rt.com/world/1214113-%D8%A7%D9%84%D9%88

- فايزة سعيد كاب ، فرض أمريكا عقوبات على 33 شركة ومؤسسة صينية ... هل هو إعلان عن بداية حرب باردة جديدة؟ :

http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0526/c31664-9694536.html

- عقوبات اقتصادية أميركية على الصين :

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/3/22/%D8%B9%D9

تم الاطلاع بتاريخ 2021/5/14

(2) ما هو تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين أميركا وكوريا الشمالية ؟ ، مركز CNBC مقال منشور 30-06-2019 ، ينظر الى الرابط :

https://www.cnbcarabia.com/news/view/54972/%D9%85%D.html

4- ايران : نجحت المؤسسات المالية الامريكية ومستندة الى قرارات الامم المتحدة بسبب برنامج ايران النووي الى فرض العقوبات الاقتصادية على النظام الايراني ومؤسساته و مجموعة من الافراد ، فقد اثرت هذه العقوبات مثل قرارات الامم المتحدة منذ عام 1979 وحتى عام 2021 أدت المقاطعة الاقتصادية على إلى زعزعة الاقتصاد الايراني وإضعاف قدرته على توفير المواد الأساسية للشعب ولسياساته التوسعية في المنطقة، تعتبر العقوبات الاقتصادية من أكثر الأدوات تأثيراً ، حيث كان لحزمة العقوبات المفروضة على ايران من قبل الأمم المتحدة كمنظمة دولية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي فرضت عقوبات على ايران من جهة ثانية، الأثر الكبير على الاقتصاد الايراني، حيث خسرت ، وحسب تقرير اقتصادي صادر – نحو 500 مليار دولار خلال فترة العقوبات ، فإن العقوبات الاقتصادية المفروضة على النفط الايراني وبعض القطاعات الرئيسية كقطاعي السيارات والمعادن النفيسة أدت إلى8.5% وهذه الإجراءات اعتمدتها إدارة ترامب سياسة "ضغوط قصوى" حيال ايران، تقوم بشكل أساسي على فرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق، لا سيما منذ قرار الرئيس الأميركي في العام 2018، الانسحاب بشكل أحادي من الاتفاق المبرم بين طهران والقوى الست الكبرى بشأن البرنامج النووي الإيراني وبالتالي هنالك ستة مؤشرات يمكن قياسها نتيجة للعقوبات وهي (**انكماش اقتصادي** اثر بنسبة وبلغ معدل الانكماش نحو 4.99٪ في عام 2020، **تضرر إنتاج النفط وصادراته بشكل مستمر ، تراجع التجارة الخارجية** وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن العجز التجاري في إيران بلغ 3.45 مليار دولار في عام 2020. بعدما كان لديها فائض تجاري قدره 6.11 مليار دولار في عام 2019، ارتفاعات التضخم ، سوق عمل ضعيف أشرت بارتفاع معدلات البطالة المرتفعة بشكل أكبر في ضوء الصعوبات الاقتصادية في إيران يقدر بنحو 12.4٪ من السكان عاطلين عن العمل في عام 2021 ، عجز الميزانية العامة) . [1]

(1) 6 مؤشرات تكشف تأثير العقوبات الأميركية على الاقتصاد الإيراني ، موقع الحرة 23 مارس 2021 ، ينظر الى :
https://www.alhurra.com/iran/2021/03/23/6-%D9%

ثانياً : الفواعل من غير الدول :

عمدت وزارة الخزانة الامريكية الا ان تكون فاعل دولي حقيقي ومؤثر فلم تقتصر العقوبات على الدول وحدها بل اصدرت عقوبات اقتصادية تجاه العديد من الفواعل من غير الدول ومثلت بالتنظيمات الارهابية المسلحة العابرة للحدود والوكلاء ذو اجندات خارجية تدعمها مجموعة من الدول ويمكن ايجازها بعدة نماذج:

1- التنظيمات الارهابية : سعت المؤسسات المالية الدولية التابعة للهيمنة الامريكية و وزارة الخزانة خصوصاً ما بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 الى توجيه العقوبات الاقتصادية الدولية التنظيمات العابرة للحدود بقصد تجفيف المنابع المالية التي تدعم سطوة هذه التنظيمات كتنظيم القاعدة او التنظيمات اللاحقة ما بعد القاعدة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) او تنظيم انصار بيت المقدس وغيرها من التنظيمات والممولين من اشخاص او كيانات او دول تدعم هذا التنظيم مالياً عن طريق الحوالات المالية او عمليات غسيل الاموال من خلال اصدار اوامر تتضمن قوائم بأسماء التنظيمات وتوجيه كافة الدول استناداً الى قانون (OFAC) او قانون مراقبة الاصول الاجنبية من اجل اقتفاء مصادر التمويل المالي لهذه الجماعات والحيلولة من نشاطها المالي ومنع التعامل التجاري مع هذه التنظيمات مثل بيع المواد الاولية والخام التي يسيطرون عليها او الاتجار بالاثار والأعضاء البشرية كونهم يمثلون خطراً على منظومة المجتمع الدولي وحقوق الانسان. [1]

2- وكلاء الدول : عمدت وزارة الخزانة الامريكية والكونغرس الامريكي الى فرض العقوبات وكلاء الدول مثل ايران كونها تهدد الوجود الأمريكي وسلامة المواطنين الأمريكيين فقد رسمت اليات متنوعة لفرض العقوبات من خلال ادراج اسماء التنظيمات المسلحة التابعة للدول وكنماذج فقد ادرجت العديد من التنظيمات المسلحة كالميليشيات مثل (كتائب حزب الله و مليشيات الحوثي، وتنظيمات مسلحة متواجدة في العراق) لها الدور في عمليات غسيل الاموال وتجارة الاسلحة وكون ان هذه المليشيات مرتبطة عقائدياً بأيران فأنها لا تقبل بأن تؤثر العقوبات الامريكية على النظام الايراني على انحسار قوته والحد من ديمومته ، وبالتالي فأن

(1)ديفيد س. غومبرت و هانس بيننديك ، القدرة على الارغام ومواجهة الاعداء بدون حرب ، مركز راند للأبحاث والسياسات ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2016 ، ص 16. وينظر الى جاسم محمد، وزارة الخزانة الأمريكية تشن حملة جديدة ضد القاعدة في تركيا ، موقع اسبار ، 20/09/2021 ، ينظر الى :

https://asbarme.com/5183/

العقوبات تجاه هذه المليشيات التابعة للدول تجفف المنابع المالية للدولة المعاقبة اولاً ، ومحاسبة المواليين لهذه الحركات او التنظيمات في باقي الدول ثانياً .[1]

ثالثاً : الكيانات و الافراد :

الى جانب الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة الأميركية بالعقوبات الاقتصادية فان النصيب الأكبر من العقوبات يتحدد تجاه العديد من الكيانات التي تمثل خطراً او مهدداً للنظام الدولي بشكل عام والامن القومي الأميركي بشكل خاص، فعلى سبيل المثال ادرجت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات على شركة ""هواوي تكنولوجيز Huawei Technologies" عام 2019 ، وعدم التعامل معها كونها تمثل تهديداً للأمن القومي الامريكي من خلال حظر استخدام معدات الاتصال الاجنبية وايضاً منع شركات الاتصال الصينية العملاقة من الحصول على بعض مكونات التكنولوجيا الامريكية والقيام بعمليات تجارية مع الشركات الامريكية دون موافقة السلطات الامريكية اولاً ، اما الأفراد فقد ادرجت القوائم السوداء لوزارة الخزانة الامريكية العديد من الاسماء تشملهم العقوبات الامريكية وتجميد الارصدة والاموال وعرض مكافئات لمن يدلي بمعلومات بتواجد هؤلاء الافراد كونهم يمثلون تهديداً للأمن القومي الامريكي او موالين بأجندات خارجية للدول تهدد المصالح الامريكية او منتهكي حقوق الانسان والامثلة منهم عدية ، فعلى سبيل المثال العقوبات التي فرضت على الافراد مثل رئيس السلطة التنفيذية في هونغ كونغ (كاري لام) وعشرة مسؤولين اخرين في الصين، وايضاً فرض العقوبات على مسؤولين في دول منطقة الشرق الاوسط مثل زعيم حزب الله اللبناني "حسن نصر الله وحسين محمد حدوان" المسؤول بارز في "أمانة حزب الله"، ويدير جمع التبرعات القادمة لمصلحة "الحزب"،

---

(1) ينظر الى :

– مايكل نايتس واخرون ، الطريقة الذكية لمعاقبة الميليشيات المدعومة من إيران في العراق ،موقع *معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى*، 17 سبتمبر 2018 ، ينظر الى الرابط :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altryqt-aldhkyt-lmaqbt-almylyshyat-almdwmt-mn-ayran-fy-alraq

– التأثير المحدود للعقوبات الأمريكية على الشبكات المالية للحوثيين ، موقع سنا للدراسات الاستراتيجية ، 19 يناير 2020 ، ينظر الى الرابط :

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16244

وفرضت الوزارة كذلك على مسؤولين عراقيين يهددون الأمن القومي الأميركي مثل زعيمي (عصائب اهل الحق و حزب الله النجباء) .[1]

وقد اعلن "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" التابع لوزارة الخزانة الأميركية عن فرض عقوباتٍ جديدة على أربعة عراقيين بموجب "الأمر التنفيذي رقم 13818". ويمثل هذا القرار الاستخدام الأول لـ"قانون ماغنتسكي العالمي لحقوق الإنسان والمساءلة" وهما المحافِظان العراقيان السابقان احمد الجبوري المعروف (أبو مازن) ونوفل العاكوب وكذلك شخصيات أخرى قائدة مجموعة عسكرية تشكلت ما بعد عام 2014 في سهل نينوى و هما كل من ريان الكلداني ووعد القدو ، فضلا عن رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي اراس حبيب كريم الذي تتهمه الإدارة الأميركية بانه متورط بتهم مالية ودعم جهات مصنفه في القوائم السوداء الأميركية مثل تقديمهم المساعدة المادية أو الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي للفساد، بما في ذلك اختلاس أملاك الدولة ومصادرة الأصول الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية والفساد المتعلق بالعقود الحكومية أو استخراج الموارد الطبيعية أو الرشوة.[2]

1 – رغدة البهي ، حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية الباردة بين أمريكا والصين ، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2018/5/28 ، ينظر الى الرابط :

https://ecss.com.eg/5680/

ايضاً ينظر : وزارة الخزانة تفرض عقوبات على زعماء الميليشيات المدعومة من إيران الذين قتلوا المتظاهرين الأبرياء في العراق ، موقع السفارة العراقية في بغداد ، 7 ديسمبر 2019 ، ينظر الى الرابط :

https://iq.usembassy.gov/ar/12-7-19-pr/

(2) Iraq-Related Sanctions, U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, OFFICE OF FOREIGN ASSETS CONTROLU.S. Department of the Treasury,Washington, D.C. 2020.p32

الخاتمة :

تأسيساً للمنطلقات التي تم التطرق اليها في موضوع البحث (دور المؤسسات المالية الامريكية في الية رسم العقوبات الاقتصادية) على المستوى النظري والعملي ، للوصول الى خاتمة للمضمون نستطيع القول الولايات المتحدة الامريكية نجحت بفرض ارهاب اقتصادي على جميع النظام الدولي ، بما في ذلك هيمنتها في رسم العقوبات، و مع ذلك استطاعت أن تحقق التغيير في المنظومة الاقتصادية من خلال عملية رسم العقوبات بما يلائم توجهها في حماية المصالح الامريكية ، فمن خلال وزارة الخزانة الامريكية تتعامل كل دول العالم معها ومسجلة ضمن قاعدة بياناتها واساس تعامل الوزارة معها لكل الدول عدا (كوريا الشمالية وايران) بمبدأ عملة الدولار الذي سيطر على مالية الاقتصاد العالمي وعليه يمكن وضع بعض الاستنتاجات وهي كالاتي :

1- إن العقوبات الاقتصادية هي جملة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم أو شركة أو غيره على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

2- نجحت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض الارهاب الاقتصادي من خلال مؤسساتها المالية التي تتعامل مع كل دول العالم.

3- ان فرض الارهاب الاقتصادي على الية العقوبات اسست لها الولايات المتحدة الامريكية دوراً مباشراً من خلال وزارة الخزانة الامريكية وبشكل غير مباشر عن طريق مؤسساتها المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي من خلال الفيتو الامريكي بعدم منح القروض للدول المفروض عليها عقوبات

4- ان نتائج هذه العملية ساهمت بتحقيق استراتيجية الهيمنة الاقتصادية على الدول التي طبقت عليها العقوبات مما اثر بشكل كبير على هيكلها الاقتصادي

5- ان الولايات المتحدة الامريكية اليوم هي لها مكانتها على الساحة الدولية فقد اسست لنفسها نظاماً يقابل مجموعة التنظيم الدولي المتمثل بالأمم المتحدة عن طريق فرض عقوبات احادية الجانب دون الرجوع لقواعد التنظيم الدولي والقانون الدولي بما يدل على القوة الاقتصادية التي تمتلكها .

Conclusion:

Based on the premises that were discussed in the topic of research (the role of American financial institutions in the mechanism of drawing economic sanctions) on the theoretical and practical level, to reach a conclusion of the content, we can say that the United States of America succeeded in imposing economic terrorism on the entire international system, including its dominance in drawing sanctions However, it was able to achieve change in the economic system through the process of drawing sanctions in a way that suits its orientation in protecting American interests. Through the US Treasury, all countries of the world deal with it and it is registered within its database and the basis of the ministry's dealings with it for all countries except (North Korea and Iran). With the principle of the dollar currency, which dominated the finances of the global economy, and accordingly, some conclusions can be drawn, which are as follows:

1. The economic sanctions are the sum of the economic and financial measures and procedures imposed by a state, states, international or regional organizations or bodies on a state, organization, company or others against the background of carrying out aggressive acts or threatening international peace, or to compel that party to make concessions of a nature political, economic or military.
2. The United States of America succeeded in imposing economic terrorism through its financial institutions that deal with all countries of the world.
3. The imposition of economic terrorism on the sanctions mechanism was established by the United States of America for a direct role through the US Treasury and indirectly through its international financial institutions such as the International Monetary Fund and the World Bank through the American veto not to grant loans to countries imposed on sanctions
4. The results of this process contributed to achieving the strategy of economic hegemony over the countries to which sanctions were applied, which greatly affected their economic structure
5. The United States of America today has its place in the international arena, as it has established a system that corresponds to the international organization group represented by the United Nations by imposing unilateral sanctions without referring to the rules of international organization and international law, which indicates the economic power it possesses.

قائمة المصادر :

الكتب :

1. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، 1991 .
2. ديفيد س. غومبرت و هانس بيننديك ، القدرة على الارغام ومواجهة الاعداء بدون حرب ، مركز راند للأبحاث والسياسات ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2016 .
3. زياد عيد غطاس حجازين ، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية) ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2021 .
4. كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

البحوث المنشورة :

1. احمد محمد وهبان ، تحليل الصراعات الدولية ، مجلة عالم الفكر ، العدد 4 ، المجلد 36 ، الكويت ، 2008.
2. آنا سيغال ، العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد836 ، 1999.
3. باتريك كلاوسون ، الاعتراض على قرض "صندوق النقد الدولي" لإيران: ليس بالأمر الشاذ وليس حاجزاً أمام تقديم المساعدة، تقدير موقف ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، واشنطن، 2020.
4. بن طاع لله زهيرة ، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق انموذجاً" مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 6 ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2019 .
5. حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(127)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1997.
6. مراد كواشي ، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون العدد السابع ، مراكش، 2013 .

الرسائل والاطاريح :

1. عادل تبينة ، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الانسانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خضير، بسكرة ،الجزائر، 2012 .
2. علي عبد الكريم حسين ، إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية: دراسة في الآثار السياسية والاقتصادية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.
3. قردوخ رضا ، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العقيد لحاج خضر –باتنة– ، الجزائر ، 2011.

4. هيثم كريم صيوان ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005.

الانترنيت :

1. العقوبات الاقتصادية.. حروب من غير نار ، موقع الجزيرة نت ، 2017/3/14 ،متاح على الرابط الاتي ::
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/201%D8%AD%D8%B1%D9%88%D

2. ثامر عز الدين ، الجامعة العربية تفرض عقوبات اقتصادية على سوريا ، مونت كارلو الدولية ، 2011/11/28 ، متاح على الرابط الاتي :
https://www.mc-doualiya.com/articles/20111128-%D8%A

3. دول الخليج قد تفرض عقوبات جديدة على قطر ، راديو سوا ، 28 يونيو 2017 ، ينظر الى الرابط:
https://www.radiosawa.com/archive/2017/06/28/%D8%A

4. العقوبات الغربية على روسيا :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2014/12/7/%D8

5. استهدفت روسيا.. إليك أبرز العقوبات الأميركية والأوروبية:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/23/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%

6. الولايات المتحدة وكندا تفرضان عقوبات على الصين بسبب الأيغور :
https://arabic.rt.com/world/1214113-%D8%A7%D9%84%D9%88

7. فايزة سعيد كاب ، فرض أمريكا عقوبات على 33 شركة ومؤسسة صينية ... هل هو إعلان عن بداية حرب باردة جديدة؟ :
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0526/c31664-9694536.html

8. عقوبات اقتصادية أميركية على الصين :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/3/22/%D8%B9%D9

9. ما هو تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين أميركا وكوريا الشمالية ؟ ، مركز CNBC مقال منشور 30-06-2019 ، ينظر الى الرابط :
https://www.cnbcarabia.com/news/view/54972/%D9%85%D.html

10. 6 مؤشرات تكشف تأثير العقوبات الأميركية على الاقتصاد الإيراني ، موقع الحرة 23 مارس 2021 ، ينظر الى :
https://www.alhurra.com/iran/2021/03/23/6-%D9%

11. جاسم محمد ، وزارة الخزانة الأمريكية تشن حملة جديدة ضد القاعدة في تركيا ، موقع اسبار ، 2021/09/20 ، ينظر الى :
https://asbarme.com/5183

12 .مايكل نايتس واخرون ، الطريقة الذكية لمعاقبة الميليشيات المدعومة من إيران في العراق ،موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني، 17 سبتمبر 2018 ،

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altryqt-aldhkyt-lmaqbt-almylyshyat-almdwmt-mn-ayran-fy-alraq

13 .التأثير المحدود للعقوبات الأمريكية على الشبكات المالية للحوثيين ، موقع سنا للدراسات الاستراتيجية ، 19 يناير 2020 ،

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16244

14 .رغدة البهي ، حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية الباردة بين أمريكا والصين ، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2018/5/28 ،

https://ecss.com.eg/5680 /

15 . واشنطن تستهدف زعيمة هونغ كونغ وتستثني البنوك في تقرير بشأن العقوبات ، موقع فرانس 24 ، 2020/10/15 ، ينظر الى الرابط :

https://www.france24.com/ar /الأخبارالمستمرة/20201015-واشنطن-تستهدف-

16 .وزارة الخزانة تفرض عقوبات على زعماء الميليشيات المدعومة من إيران الذين قتلوا المتظاهرين الأبرياء في العراق ، موقع السفارة العراقية في بغداد ، 7 ديسمبر 2019 ، ينظر الى الرابط :

https://iq.usembassy.gov/ar/12-7-19-pr /

English resources :

Books :

1. Brochure of Department of the Treasury , Office of the Curator Department of the Treasury Washington, 2006.

2. Strategic Plan Fiscal Years 2007-2012, Department of the Treasury ,USA: Washington, 2007.

3. Treasury Strategic Plan 2018-2022 , Department of the Treasury ,USA: Washington, 2018.

4. John D Buretta, Megan Y Lew and Michael Ardeljan, US Sanctions , chapter in book The Guide to Sanctions Editor :Rachel Barnes & others, Law Business Research , London , 2020.

5. Richard Goldberg, “Snapback” of UN Sanctions on Iran, foundation of defense of democracies , USA: Washington, 2020.

Journals :

1. H.-P. Gasser, "Collective economic sanctions and international humanitarian law – An enforcement measure under the United Nations Charter and the right of civilians to immunity : An unavoidable clash of policy goals ?", Vol. 56, 1996.

Internet :

1. What Are Economic Sanctions? Council on Foreign Relations, August 12, 2019,at: https://www.cfr.org/backgrounder/what-are-economic-sanctions

2. Economic Sanctions Programs, us department of state,usa.2021,at : https://www.state.gov/economic-sanctions-programs/page/3/

3.economic sanctions , Oxford Reference ,2021 at : https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095741439

List of sources:

Books:

1. Ismail Sabri Muqallad, International Political Relations: A Study in Origins and Theories, Academic Library, Cairo, 1991.
2. David S. Gompert and Hans Benendyk, The Ability to Coerce and Confront Enemies Without War, RAND Center for Research and Policy, USA, 2016.
3. Ziad Eid Ghattas Hijazin, Economic Sanctions as One of the Tools of American Foreign Policy: A Comparative Study (Iran and North Korea), 1st edition, Arab Democratic Center, Berlin, 2021.
4. Kenichi Ohme, The Next Stage of the Global Economy? Challenges and opportunities in a world without borders, translation: Arabization and Programming Center, Arab House of Sciences, Beirut, 2006.

Published research:

1. Ahmed Muhammad Wahban, Analysis of International Conflicts, Alam Al-Fikr Magazine, Issue 4, Volume 36, Kuwait, 2008.
2. Anna Segal, Economic Sanctions, Legal and Political Restrictions, International Review of the Red Cross, No. 836, 1999.
3. Patrick Clawson, Objection to the IMF loan to Iran: Neither an anomaly nor a barrier to providing assistance, Position Assessment, Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2020.
4. Bin Taa Allah Zahira, Economic Sanctions as a Political Tool in International Relations "Iraq as a Model," Al-Mufakir Journal for Legal and Political Studies, Issue 6, Djilali Al-Yabis University, Sidi Bel Abbes, Algeria, 2019.
5. Hanan Dowidar, The United States of America and International Financial Institutions, International Politics Journal, Issue (127), Al-Ahram Center for Strategic Studies, Cairo, 1997.
6. Mourad Kouachi, The Role of Economic Sanctions Issued by the Security Council in Implementing International Humanitarian Law, Journal of Jurisprudence and Law, Issue Seven, Marrakesh, 2013.

Messages and theses:

1. Adel Tabineh, International Economic Sanctions between Legitimacy and Humanitarian Considerations, unpublished master's thesis, Mohamed Khudair University, Biskra, Algeria, 2012.
2. Ali Abdul Karim Hussein, The Problem of the Financial Ramp in the Global Position of the United States of America: A Study in the Political and Economic Impacts, unpublished doctoral thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2015.
3. Qardoukh Reda, The extent to which smart sanctions are considered an alternative to traditional economic sanctions in their relationship to human rights, unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Colonel Lahj Khidr University - Batna, Algeria, 2011.

4. Haitham Karim Siwan, Multinational Corporations and their Role in the Global Economy with a Focus on Iraq, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2005.

Internet:

1. Economic sanctions... Wars without fire, Al Jazeera Net website, 3/14/2017, available at the following link::
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/201%D8%AD%D8%B1%D9%88%D
2. Thamer Ezz El-Din, The Arab League imposes economic sanctions on Syria, Monte Carlo International, 11/28/2011, available at the following link:
https://www.mc-doualiya.com/articles/20111128-%D8%A
3. Gulf states may impose new sanctions on Qatar, Radio Sawa, June 28, 2017, see the link:
https://www.radiosawa.com/archive/2017/06/28/%D8%A
4. Western sanctions on Russia:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2014/12/7/%D8
5. Russia was targeted. Here are the most prominent American and European sanctions:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/23/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%
6. The United States and Canada impose sanctions on China because of the Uighurs:
https://arabic.rt.com/world/1214113-%D8%A7%D9%84%D9%88
7. Faiza Saeed Kab, America imposed sanctions on 33 Chinese companies and institutions... Is it an announcement of the beginning of a new Cold War? :
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0526/c31664-9694536.html
8. US economic sanctions on China:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/3/22/%D8%B9%D9
9. What is the history of diplomatic relations between America and North Korea? CNBC Center, article published 06-30-2019, see the link:
https://www.cnbcarabia.com/news/view/54972/%D9%85%D.html
10. 6 indicators reveal the impact of US sanctions on the Iranian economy, Al Hurra website, March 23, 2021, see:
https://www.alhurra.com/iran/2021/03/23/6-%D9%
11. Jassim Muhammad, The US Treasury Department launches a new campaign against Al-Qaeda in Turkey, Asbar website, 09/20/2021, see:
https://asbarme.com/5183
12. Michael Knights et al., The Smart Way to Punish Iranian-Backed Militias in Iraq, Washington Institute for Near East Policy website, September 17, 2018,
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altryqt-aldhkyt-lmaqbt-almylyshyat-almdwmt-mn-ayran-fy-alraq
13. The limited impact of US sanctions on the Houthis' financial networks, SANA website for strategic studies, January 19, 2020,
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16244

14. Raghda El-Bahi, The Huawei ban and the beginnings of the technological cold war between America and China, website of the Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, 5/28/2018,
https://ecss.com.eg/5680/
15. Washington targets the leader of Hong Kong and excludes banks in a report on sanctions, France 24 website, 10/15/2020, see the link:
https://www.france24.com/ar/Continuing News/20201015-Washington-targets-
16. The Treasury Department imposes sanctions on Iranian-backed militia leaders who killed innocent protesters in Iraq, Iraqi Embassy in Baghdad website, December 7, 2019, see the link:
https://iq.usembassy.gov/ar/12-7-19-pr/
English resources :
Books :
1. Brochure of Department of the Treasury , Office of the Curator Department of the Treasury Washington, 2006.
2. Strategic Plan Fiscal Years 2007-2012, Department of the Treasury ,USA: Washington, 2007.
3. Treasury Strategic Plan 2018–2022 , Department of the Treasury ,USA: Washington, 2018.
4. John D Buretta, Megan Y Lew and Michael Ardeljan, US Sanctions , chapter in book The Guide to Sanctions Editor :Rachel Barnes & others, Law Business Research , London , 2020.
5. Richard Goldberg, "Snapback" of UN Sanctions on Iran, foundation of defense of democracies , USA: Washington, 2020.
Journals :
1.H.-P. Gasser, "Collective economic sanctions and international humanitarian law - An enforcement measure under the United Nations Charter and the right of civilians to immunity : An unavoidable clash of policy goals ?", Vol. 56, 1996.
Internet :
1.What Are Economic Sanctions? Council on Foreign Relations, August 12, 2019,at:
https://www.cfr.org/backgrounder/what-are-economic-sanctions
2. Economic Sanctions Programs, us department of state,usa.2021,at :
https://www.state.gov/economic-sanctions-programs/page/3/
3.economic sanctions , Oxford Reference ,2021 at :
https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095741439